خط كركوك - دورتيول العراقي

الموازنة العراقية الجديدة

نظام صدام يعد العراقيين بسحل في الشط !

عندما يعقد امرؤ صفقة غير مضمونة ويتحكم الحظ في مصيرها فالعراقي يصفه بأنه يشتري سمكاً في الشط . والموازنة العامة العراقية لعام ١٩٨٣ التي اعلنت مؤخراً ، وتشتمل على موازنة الدولة والمنهاج الاستثماري وخطة التجارة الخارجية ، انما تقوم في الواقع على قاعدة : سمك في الشط . فهي تعتمد على قروض اجنبية ، القسم الاكبر منها افتراضي . اذ ان النظام العراقي الذي يعاني من خسارة الكثير من موارده ، وبخاصة البترولية ، وازدياد نفقاته العسكرية ، وتعطل المؤسسات الاقتصادية الرئيسية عن العمل ، بسبب حربه المتواصلة للعام الثالث على التوالي ضد ايران . . هذا النظام يأمل في الحصول على قروض ومساعدات مالية من الدول العربية الرجعية ، الخليجية بالتحديد ، ومن المؤسسات المالية الغربية ، على غرار تلك القروض والمساعدات التي حصل عليها في العامين الماضيين .

وقد وصف الخبراء الاقتصاديون والماليون حالة الموازنة العراقية الجديدة . بانها « شاذة وغريبة لم يسبق ان تعامل بها العاملون في اعداد الموازنات المالية للدول » . ففصول الموازنة المالية العراقية وابوابها افترضت ارقاماً محسوبة على وعود ، مجرد وعود ، بقروض من الدول النفطية المجاورة . . وبالطبع فانه في حالة عدم الوفاء بأي وعد او تأخير في دفع اي قسط فان العمل سيتوقف في واحد او اكثر من فصول الموازنة وابوابها .

ويقول الخبراء ان موازنات القروض المماثلة ، كالموازنات السودانية والاردنية والمصرية والصومالية تتبع ما يسمى بسياسة « انبعاج الارقام » ولا تعتمد على المجهول في الوعود الاقراضية ، وانما تستمد ارقامها من حسابات الممكن ، بينما اعتمدت موازنة صدام حسين على اصرار واضح لابتزاز ميزانيات الدول الخليجية النفطية وفتح ابواب العراق امام القروض الغربية .

ويرى المراقبون ان العراق الذي لم يسبق له في تاريخه الحديث ان اعتمد القروض الاجنبية في صياغة موازناته المالية ومناهجه الاستثمارية انما يضحي بثروة الاجيال العراقية القادمة التي حجزت الدول الرجعية العربية والشركات الاحتكارية متعددة الجنسية منذ الآن مبيعات هذه الاجيال للسنين العشرين القادمة ، وذلك لتغطية نفقات حرب صدام ضد ايران واهداره الاموال في اعمال الارهاب وانشاء المؤسسات الدعائية في الخارج .

ويضيف المراقبون ان تقليص مخصصات التعليم والصحة والسكن والمواصلات واستيراد السلع المعاشية ورفع اسعارها ستضيف اعباء جديدة على كاهل ابناء الشعب العراقي ، فوق ما يعانون منه من ازمات اقتصادية واجتماعية خانقة واعباء نفسية ومادية ثقيلة بسبب السياسة الدموية الهوجاء التي يتبعها نظام صدام .

ويذكر ان الاوساط الغربية تقدر ما ينفقه النظام العراقي في حربه ضد ايران بمليار دولار في الشهر الواحد ، بينما انخفض معدل تصدير النفط العراقي بنسبة تزيد على ٦٥ في المائة عن معدلات عام ١٩٧٩ ، وذلك بسبب تعرض منشآت انتاج النفط وتصديره للخراب من جراء الحرب .

ومما يجدر ذكره ان المملكة السعودية ودول الخليج الرجعية الاخرى قدمت للنظام العراقي خلال سنتي الحرب الماضيتين قروضاً ومساعدات مالية تقدر بحوالي ٤٠ مليار دولار ، كما ان نظام صدام اضطر لانفاق معظم احتياطي العراق من العملات الصعبة والذهب على الحرب ، فانخفض هذا الاحتياطي من ٣٥ مليار دولار قبل الحرب الى حوالي ٧ مليارات دولار اواخر العام الماضي ، كما قام ، ولاول مرة منذ سنوات طويلة ، باقتراض مبلغ نصف مليار دولار من السوق المالية الدولية . ومؤخراً منحته الولايات المتحدة قرضاً مماثلا لتغطيته مشترياته من الحبوب والاغذية الاميركية . هذا اضافة الى القرض الفرنسي الكبير الذي اتفق عليه خلال زيارة نائب الرئيس العراقي طارق عزيز الى باريس اوائل الشهر الجاري لتمويل صفقة الاسلحة التي عقدت بين فرنسا والنظام العراقي في هذه الزيارة .

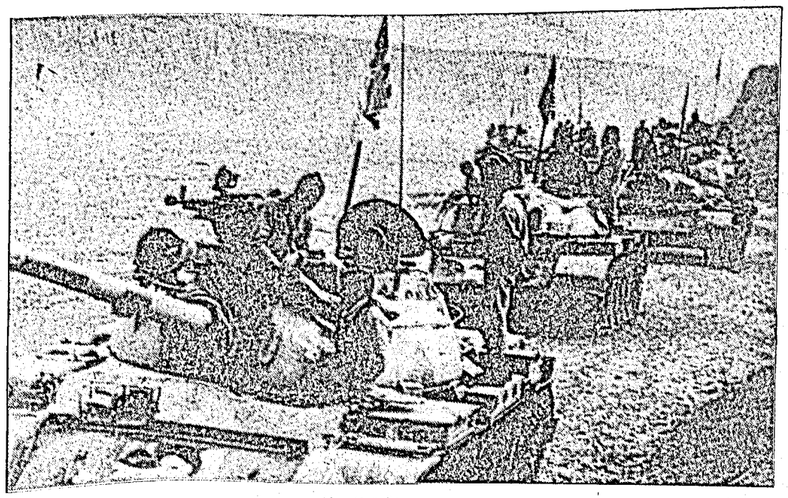

الحرب العراقية الايرانيه

لبنان

ال سعود . . ضباع مع الاعداء ، سباع على ابناء الجزيرة!

بينما كانت قوات الغزو الصهيوني تنشر الموت والفجيعة والهلاك بالشعبين العربيين اللبناني والفلسطيني والخراب والدمار بلبنان ومدنه وقراه ، في حزيران الماضي ، كان « العرب الاقحاح » ال سعود ، في الوقت نفسه ، يروعون شعب الجزيرة العربية بحملات المداهمة والاعتقال والقمع ، واسعة النطاق ، ضد الوطنيين والديمقراطيين من ابناء البلاد .

وقد شملت هذه الحملات الشرسة العمال والطلبة والنساء والموظفين والمدرسين والمهندسين والصحفيين . وتفيد الاخبار المتسربة من داخل مملكة ال سعود ان المعتقلين والمعتقلات يتعرضون الى شتى صنوف التعذيب والارهاب النفسي والجسدي في اقبية وزارة الداخلية ودوائر الامن والمباحث في الرياض والمدن الرئيسية الاخرى ، وانه لاتوفر دلائل على قرب اطلاق سراح المعتقلين او تقديمهم للمحاكمة ، بل ولم يسمح لذويهم بزيارتهم او رؤيتهم او معرفة اي شيء عن مصائرهم .

ان هذه الحملة مؤشر لحالة الرعب التي تعيشها السلطة السعودية من امكانية تحرك شعبي في الجزيرة يطالب بنصرة الشعبين اللبناني والفلسطيني ، ويندد بالتواطىء السعودي مع العدوين الصهيوني والاميركي في حربهما الاخيرة ضد الامة العربية .

وقد اصدر العديد من الاحزاب والقوى الوطنية والمنظمات الجماهيرية الديمقراطية في السعودية وبينها الحزب الشيوعي في السعودية ولجنة الدفاع عن حقوق الانسان في السعودية نداءات الى شعوب العالم وقواها التقدمية والهيئات الانسانية لرفع صوت الشجب والاستنكار ضد حملة الاعتقالات الواسعة التي شنتها السلطة السعودية الرجعية ضد وطنيين الجزيرة وللمطالبة باطلاق سراحهم فورا .

استنكار نيابي وشعبي لطرد المحامية الفرنسية

تفاعلت قضية المحامية والروائية الفرنسية مادلين لاني فيرون التي طردتها السلطة اللبنانية واجبرتها على العودة الى باريس رغماً عنها ، وقبل ان تنجز مهمتها الانسانية المكلفة بها من « مؤسسة برتراند راسل من اجل السلام » لجمع المعلومات والحصول على شهادات حول ما تعرضت له حقوق الانسان في لبنان من انتهاك على ايدي القوات الغازية .

التطور الجديد في القضية ان العضوين في مجلس النواب اللبناني نجاح واكيم وزاهر الخطيب وجها سؤالاً مشتركاً الى الحكومة اللبنانية ، عبر رئاسة مجلس النواب ، عن المبررات والاسباب التي دفعت الحكم الى ترحيل المحامية الفرنسية . واعتبر النائبان اللبنانيان ان مجرد ترحيل هذه المحامية يعد وصمة عار تلحق بالديمقراطية في لبنان .

واوضح واكيم والخطيب في سؤالهما ان هذه المحامية الفرنسية كانت قد دافعت عن بعض قادة الثورة الجزائرية ابان الحرب الفرنسية ـ الجزائرية ، وهي ايضاً كاتبة روائية وعضو « مؤسسة برتراند راسل » الدولية التي ستعقد في الربيع المقبل مؤتمراً صحفياً في باريس حول الاجتياح الاسرائيلي للبنان . وان مادلين فيرون جاءت الى لبنان من موقع تضامنها مع الشعب اللبناني لتبحث حسياً عن معلومات وثيقة حول جرائم الحرب المدانة في العرف والقانون الدوليين ، التي ارتكبتها القوات الاسرائيلية اثناء اجتياحها للبنان .

وادان النائبان تصرف السلطات اللبنانية مع المحامية الفرنسية التي دخلت لبنان بصورة شرعية ، وكان برنامج مهمتها يتضمن لقاءات مع المسؤولين اللبنانيين ، وفي طليعتهم رئيس الحكومة شفيق الوزان ، ووزاء الاقتصاد والعدل والداخلية والمسؤولين عن الدفاع المدني والاغاثة في لبنان .

وفي باريس نشرت صحيفة « لوموند » الفرنسية رسالة من المحامية لاني فيرون قالت فيها :

« ارسلتني مؤسسة برتراند راسل لجمع المعلومات والحصول على شهادات في هذا الصدد (انتهاك حقوق الانسان في لبنان منذ ٤ حزيران ١٩٨٢ وفي الاراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ من قبل القوات الاسرائيلية). وقد وصلت الى بيروت يوم ٧ كانون الثاني . وفي الخامس عشر منه احاطني البوليس (اللبناني)، وقادني الى غرفة حيث وجدت سيدة اميركية كانت قد اوقفت ، وتقدم مني شخص عرفني على نفسه باسم الكولونيل نعيم فرح كرئيس للمخابرات العامة ، واخبرني بانه سيصحبني لرؤية مدير المخابرات وقال لي انني دخلت لبنان بفيزا مزورة . والفيزا كنت قد حصلت عليها يوم ٦ كانون الثاني من السفارة اللبنانية في باريس وهي تحمل الرقم ١٢٤ ».

اضافت رسالة المحامية الفرنسية الى اللوموند : « واثناء الحديث قال لي (فرح) انني اتصلت بنجاح واكيم ، وهو عضو نائب في البرلمان اللبناني فاخبرته ان لدي ايضاً موعداً مع (رئيس الحكومة) شفيق الوزان ، ورفضت ان اذهب معه الا برفقة أحد اعضاء السفارة (الفرنسية) . . وبعد نقاش استمر خمس ساعات حضر السكرتير الاول في السفارة الفرنسية واخبرني بان بامكاني الذهاب معه (مع فرح) ، واخذوني مع السيدة الاميركية الى مركز المخابرات العامة في بيروت الشرقية . وبعد ذلك ترك الكولونيل فرح السيدة الاميركية تذهب على شرط ان تعود اليه في التاسعة والنصف من صباح اليوم التالي وقال لها : اريد ان تحصلي لنا على معلومات . ثم امضيت الليلة تحت الحراسة ، وفي الصباح وضعوني في طائرة الى باريس ، بعد ان ختموا على جواز سفري بانه بامر مدير المخابرات العامة ممنوع دخولي لبنان ».

الجدير بالذكر ان غالبية الهيئات والشخصيات السياسية والاجتماعية والثقافية في لبنان استنكرت تصرف السلطات اللبنانية مع المحامية الفرنسية وطالبت بتحديد المسؤولية في هذا العمل ومحاسبة المتسببين فيه .

لكن من يحدد مسؤولية من ؟ ومن يحاسب من ؟